: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3iprivate issue.243

TJFPS private issue

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science SINCE 2014

الإدارة الرشيدة في العراق بعد عام 2003 دراسة: في التحديات والفرص

"Effective Governance in Iraq After 2003: A Study on Challenges and Opportunities"

Waleed mosaher Hamad [a]
Ali Ramadan Saleh [b]
Tikrit University / College of Political Science [a]
University of Kirkuk/ College of Law and Political Science [b]

م.د. وليد مساهر حمد [a] *
م.د. علي رمضان صالح [b]
جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية[a]
جامعة كركوك / كلية القانون والعلوم السياسية[b]

Article info.

Article history:
- Received.20. Apr.2023
- Accepted. 7. May.2023
- Available online.30. Sep. 2023

Keywords:
- good governance
- good administration
- Iraq
- challenges and opportunities
- political thought

©2023. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: " The concept of good governance or good administration refers to the policies followed by state bodies and institutions to manage the country's affairs according to democratic means and mechanisms، as Arab societies in general and Iraq in particular are witnessing many challenges that stand in the way of achieving good governance، in addition to that there are a number of opportunities that can be achieved or Access to it in order to achieve good and rational governance..."

*Corresponding Author: Waleed mosaher Hamad, E-Mail: waleed.iq@tu.edu.iq, Tel:009647714644226 , Affiliation: Tikrit University / College of Political Science.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام 20 نيسان/2023
- القبول : 7 حزيران/2023
-النشر المباشر: 30 أيلول/2023

الخلاصة : يشير مفهوم الحكم الصالح او الإدارة الرشيدة الى السياسات التي تتبعها هيئات ومؤسسات الدولة الى إدارة شؤون البلد وفق سبل وآليات ديمقراطية، حيث تشهد المجتمعات العربية بصورة عامة والعراق بشكل خاص تحديات عديدة تقف دون تحقيق الإدارة الرشيدة، بالإضافة الى ذلك هنالك مجموعة فرص من الممكن تحقيقها او الوصول اليها في سبيل تحقيق الحكم الصالح والرشيد.

الكلمات المفتاحية :
- الحكم الصالح
- الإدارة الرشيدة
- العراق
- الفرص والتحديات
- الفكر السياسي

المقدمة:

نال مفهوم الحكم الصالح أو الرشيد اهتماما واسعا في المدة القليلة الماضية ولاسيما في العقد الأخير من القرن الماضي، لما له من دور كبير في بناء الدولة على أسس صحيحة من خلال تعزيز الشفافية والمشاركة والعمل في ظل أحكام القانون والعدالة والمساءلة والكفاءة والرؤية الإستراتيجية، وهو يعد افضل أسلوب للقضاء على الفساد بكافة أنواعه وتضييقه إلى اقل حد ممكن، وبالتالي تهيئة البيئة المناسبة لتحقيق التنمية البشرية بل وديمومة المحافظة عليها، وفي العراق فان مسألة الوصول إلى الحكم الرشيد تعد غاية في الأهمية وذلك لأسباب متعددة لعل أبرزها وقوعه تحت الاحتلال الأمريكي للمدة 2003-2011 عندما تم تغيير نظامه السياسي، وكذلك فان المجتمع العراقي بحاجة ماسة إلى تنمية بشرية حقيقية تعيد إليه قيمته الحقيقية التي خطفتها الحروب المتعددة والعقوبات الأممية ناهيك عن السياسات السابقة، فضلا الى ان العراق يمتلك ثروة هائلة تتمثل بالاحتياطات الكبيرة من النفط والغاز فضلا عن الثروات الأخرى، وهذه بحد ذاتها بحاجة إلى آلية مناسبة لإدارتها ربما لا تتوفر الا في الوصول إلى أسس الحكم الرشيد ومبادئه، والعامل الآخر في هذا المجال يتمثل بطبيعة مكونات الشعب العراقي من قوميات وأديان ومذاهب متعددة قد تعرض البلد لازمة حقيقية إذا ما شعرت طائفة أو قومية معينة بعدم الرضا من النظام القائم كما يحصل حاليا في بعض محافظات البلد، ومن ثم فان الطريق الأفضل والأسلم لتحقيق توافق يحقق طموحات الحد المقبول لهذه المكونات يتمثل بالوصول إلى الحكم الصالح او الرشيد ومن هنا جاءت هذه الدراسة كمحاولة متواضعة لإعادة تسليط الضوء على ماهية الحكم الصالح ومبررات ظهوره ومؤشراته المختلفة ناهيك عن دوره في بناء

الدولة. ان المؤشرات والآليات التي يقوم عليها الحكم الرشيد تعد البنى الأساسية لتحقيق الاستقرار السياسي لأي مجتمع من المجتمعات والعراق بشكل خاص، لذلك فان الحديث عن استقرار سياسي لابد ان يكون النظام السياسي قائم على أساس إدارة رشيدة وقائمة على أسس ديمقراطية وعلى شرعية سياسية.

أهمية البحث : يعد موضوع الادارة الرشيدة او الحكم الرشيد من المواضيع المهمة التي لابد من البحث فيها من اجل السعي الى تحقيقها في ادارة النظام السياسي، وما له علاقة في تحقيق الاستقرار السياسي في مجتمع من المجتمعات، وخاصة في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق.

إشكالية البحث: تقوم مشكلة البحث على إشكالية اساسية فيما يتعلق دور الحكم الرشيد في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق، وتتفرع الاشكالية الى اسئلة فرعية منها:

1- ما المقصود بالحكم الرشيد؟
2- ماهي الاجراءات المتبعة في تحقيق الحكم الرشيد؟
3- ما هو دور الحكم الرشيد في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق؟
4- ماهي المعوقات التي تقف بوجه الإدارة الرشيدة؟
5- ماهي الفرص والاهداف التي يمكن من خلالها تطبيق الإدارة الرشيدة؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان للإدارة الرشيدة دور اساسي ومهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق ولكن هناك العديد من المعوقات تحول ان يأخذ النظام السياسي بالإدارة الرشيدة الا اذا تجاوز هذه العقبات منطلقاً من اهداف وسبل حقيقية تعمق هذا المفهوم في نظام الحكم مما ينعكس ايجابياً على الدولة.

منهجية البحث: استخدم في البحث اكثر من منهج، فقد استخدم المنهج التاريخي من اجل تعاقب انظمة الحكم التي سعت الى تحقيق الاستقرار السياسي وخاصة بعد عام 2003، فضلاً الى استخدم المنهج التحليلي .

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث الى مطلبين تسبقهما مقدمة وتليهما خاتمة اذا تناول المطلب الأول الاطار المفاهيمي عن الإدارة الرشيدة واسسها، اما المطلب الثاني درس الإدارة الرشيدة في العراق بعد 2003 من ناحية تحليل الفرص والتحديات.

المطلب الأول: الإدارة الرشيدة للسلطة

يشير معنى الإدارة الرشيدة (الحكم الرشيد) الى الأسلوب او الطريقة التي من خلاله تمارس السلطة على القيام بعدة طرق لتحقيق الهدف المنشود من هذه الادارة للسلطة، سواء فيما يخص في مشاركة المواطنين في اعداد البرامج من خلال مؤسسات المجتمع المدني، او ما يتعلق في تحقيق مبدأ الشفافية في العلاقة بين السلطة والمواطنين، او فيما يخص كافة مؤسسات الدولة والافراد دون تمييز لسيادة القانون، بالإضافة الى ذلك ان تعمل الحكومة على معالجة المشاكل التي تعيق التطورات الحاصلة بالمجتمع ومنها تفشي ظاهرة الفساد السياسي وغيرها من المشاكل، وكذلك ان تعمل الحكومة على الاستجابة لاحتياجات ورغبات المجتمع لكي يصح التعبير بانها الادارة الرشيدة او الحكم الرشيد.

يعد الحكم الرشيد موضوع إنساني حسب التقارير التي نصت عليها منظمات التنمية الإنسانية العربية التي وصفته بانه "هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب"، كما ذهبت منظمة الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الى الإشارة بان الحكم الرشيد او الادارة الرشيدة بانه "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم"[1].

من الجدير بالذكر بان علاقة الحكم الرشيد بالتحول الديمقراطي الذي شهدته دول العالم العربي، بعد ثورات الربيع العربي، يمكن ملاحظته من خلال ثلاث نقاط اساسية، اذ تتمثل النقطة الاولى في ان تلك الحكومات لابد من ان تعمل على تحقيق رغبات واحتياجات مواطنيها، وان تكون السلطة السياسية نابعة من ارادة الناس واختيارهم، كما على الحكومة الرشيدة ان تضمن ان لا يكون هنالك اي تجاوز في حدود

[1] محمد محمود العجلوني، أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المُستدامة في الدول العربية، بحث مقبول في المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا، 2013، ص5-6.

السلطات اي بمعنى ان كل سلطة لا تتدخل في شؤون السلطة الاخرى، اما النقطة الثانية فأنها تتركز على ان تقوم السلطة في تلك الدول على التعددية الحزبية اي بمعنى ان لا تكون سلطات الحكومة خاضعة لهيمنة وسلطة حزب واحد، اما النقطة الاخيرة فأنها تركز على ان تكون الحكومات قائمة على اسس انتخابية شعبية لاختيار المسؤولين او الذين ينوبون عن الشعب، اي بمعنى على الحكومة ان تجعل من نفسها في خدمة المجتمع وليس فوق المجتمع باعتبار ان المجتمع هو الذي شكل تلك الحكومة[1].

ومن خلال ما تقدم فقد ذهبت معظم الدراسات المهتمة بشأن توضيح الحكم والادارة الرشيدة الى تحديد العديد من المبادئ التي تعتبرها اساسًا توصف به الحكومات الرشيدة وهذه المبادئ هي[2].

1. **المشاركة والمساءلة:** والمقصود بها إشراك افراد المجتمع في صنع واتخاذ القرار عن طريق المؤسسات الرسمية في البلد او عبر القنوات المؤسسية التي تعبر عن الرأي العام او ما يتعلق بحرية الري والتعبير، والمساءلة هي ان يكون جميع المسؤولين وصانعي القرار في الدولة خاضعين لمبدأ المسألة والمحاسبة سواء من مؤسسات رقابية او أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء.
2. **الاستقرار السياسي وغياب العنف:** ان استقرار النظام السياسي، يأتي من خلال مدى تمتع النظام السياسي بشرعية شعبية ودستورية، اي بمعنى قبول جميع أطراف الدولة به، حتى فيما يخص المعارضة السياسية للحكومة، فضلاً الى ذلك على الحكومات عدم اللجوء الى العنف لأنه السبب الرئيسي في ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، اذ يتضمن معيار استخدام العنف دليل على عدم الرضا السياسي من بعض الأطراف سواء من الحكومة او المعارضين لها، وبالتالي تعد هذه ظاهرة العنف علامة بارزة لعدم الاستقرار السياسي في دول العالم العربي[3]، اذ لابد للحكومات القائمة الابتعاد عن هذه الظاهرة لكي تحظى برضا وقبول شعبي وبالتالي من الممكن وصفها بانها حكومات رشيدة في ممارسة السلطة.

---

[1] بيشره علي محمد، اليات الحكم الرشيد في ادارة التنوع الثقافي دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السليمانية، كلية العلوم السياسية، العراق، 2014، ص18.

[2] محمد محمود العجلوني، مصدر سبق ذكره، ص8-9.

[3] مروة مصطفى احمد، ظاهرة عدم الاستقرار الحكومي في دولة الكويت بعد عام 1990، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، 2012 ، ص9.

3.**فعالية الحكومة:** المقصود بها مدى فعالية وادارة مؤسسات الدولة، وكذلك مدى قدرتها وفاعليتها وكفاءتها في توظيف موارد الدولة الوطنية بطرق وأساليب سلمية وواضحة الغاية منها ان تصب في خدمة المجتمع، فضلاً الى ذلك مدى قدرة الدولة على تحقيق الصالح العام فيما يتعلق بالإدارة العامة لأموال الدولة، وكذلك قدرتها على تنفيذ السياسات العامة للدولة بفاعلية عالية، ان من أهم أسرار مستويات التنمية بمختلف جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية ففي الدول المتقدمة نجد الظروف السياسية الدافعة إلى الحوكمة الرشيدة، يرى أن هناك اهتمام كبير على كل جميع المستويات الرسمية والشعبية، المحلية والدولية بموضوع الحوكمة الرشيدة، فالأمم المتحدة قد أشارت في معظم تقاريرها السنوية حول التنمية إلى إشكالية إرساء الحكم الراشد في مختلف دول العالم وبشكل خاص الدول النامية منها لأنه يقوض جهود التنمية كما أن هناك العديد من الدراسات التي تشير إلى الاثر المباشر والمعنوي بين مستويات الحوكمة الرشيدة والنمو الاقتصادي التي تركز على مؤشر مدى فعالية الحكومة، لما له عالقة مباشرة بالإنفاق الحكومي، والذي يقيس مدى جودة الخدمات العامة، جودة الخدمات المدنية ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، جودة الانظمة وتطبيقها ومصداقية التزام الحكومة بهذه الانظمة[1].

4.**جودة التشريع:** ويقصد بها ان تتوفر منظومة تشريعات قانونية تعمل من خلالها على تحديد علاقة الدولة بالمجتمع، وان تعمل هذه التشريعات على ضمان وسلامة حقوق وحريات الافراد وعلى كافة المستويات دون الفرق بين اللون والعرق والجنس والدين والطائفة، والعمل الى تحقيق مبدا تكافؤ الفرص، بالإضافة الى ذلك تطبيق القوانين الخاصة بإرساء قواعد العدالة بين افراد المجتمع، وهذا قائم على وجود مجموعة من القوانين والانظمة والتشريعات الخاصة بتنظيم تلك العلاقات ضمن لوائح متعارف عليها وذات شفافية عالية، حيث يعد التشريع حجر الزاوية في تنظيم المجتمعات الانسانية وباعتباره مرآة تعكس ما يحتويه المجتمع من القيم التي تتعلق بالعدالة والمساواة والحرية والتكافل الاجتماعي وحماية الحقوق، اذ تظهر جودة التشريع من خلال احترامه لهذه القيم جميعاً[2].

[1] محمد أمين بومدين وأخرون، أثر فعالية الحكومة والانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على مجموعة من دول عرب افريقيا، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد1، الجزائر، 2022، ص92.

[2] سري محمود صيام، المعايير الحاكمة لجودة صناعة التشريع، المجلة القانونية، العدد 1، البحرين، د ن، ص27.

5.**سلطة القانون:** والتي تعني ان يكون الجميع بما فيهم حكام ومحكومين خاضعين لسلطة القانون، اذ يعد القانون سلطة عليا فوق الجميع ولا وجود لسلطة تعلو عليه، حيث ان هنالك قوانين واليات واطر خاصة بالنزاع القانوني، وحق ضمان حق التقاضي وبالإضافة الى استقلال القضاء، وان يكون تطبيق الأحكام القانونية بصورة عادلة دون تمييز بين مكونات المجتمع المختلفة وعلى كافة مجالات الحياة سواء منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأن تكون هذه القوانين متوافقة مع معايير حقوق الانسان المنصوص عليها في الدستور، والعمل على ضمان تلك الحقوق والحريات فضلاً الى ذلك ان تكون جميع الاطراف واثقة على تطبيق وتنفيذ هذه القوانين واحترامها.

6.**مراقبة الفساد ومحاربته:** ومعنى ذلك عدم التردد في كشف اي حالة من حالات الفساد التي تصيب المجتمع والمؤسسات في الدولة، والسعي الى احالة الفاسدين الى القضاء ومحاسبتهم، اذ تعد نزاهة العمل الإداري هي الحد الفاصل بين الحكم الراشد والحكم الفاسد وبالتالي مدى غياب الفساد او وجوده، فان وجود الفساد يعكس غياب الادارة الرشيدة في الدولة، وبالتالي ما يدل على ضرورة واهمية الحكم الراشد على مستوى الدولة، اذ لا يمكن تحقيق ادارة حكم رشيدة دون وجود دولة قانون، ودون ديمقراطية حقيقة ذات تعددية سياسية بالإضافة الى رقابة شعبية وقانونية، ومما تقدم لابد من توفر هذه العناصر الأساسية وخاصة بعد التحول الديمقراطي الذي شهدته بلدان العالم العربي[1].

تعمل الإدارة الرشيدة (الحكم الرشيد)، من خلال ثلاثة ميادين رئيسة تسهم في تحقيق هذه الادارة وهي: الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، حيث تعمل الحكومة على تهيئة البيئة السياسية المناسبة وذلك عن طريق العمل على توفير السياسات الفعالة لتحسين عملية صنع القرارات واتخاذها بالإضافة الى وضع القواعد والإجراءات الحكومية المتعلقة بنقل المعلومات وانسيابها مع السياسات الاخرى وتقييمها، في حين يكون عمل القطاع الخاص على توفير فرص عمل ورفع مستوى دخل الفرد والمجتمع [2]، وكما مبين في الشكل رقم (1).

[1] محمد سعود وامنية سعود، الفساد الإداري ومدى تحقيق الحكم الراشد، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والانسانية، العدد10، المجلد3، د م، 2020، ص265.

[2] نبيل البابلي، الحكم الرشيد والابعاد والمعايير والمتطلبات، المعهد المصري للدراسات، تركيا، 2018، ص6.

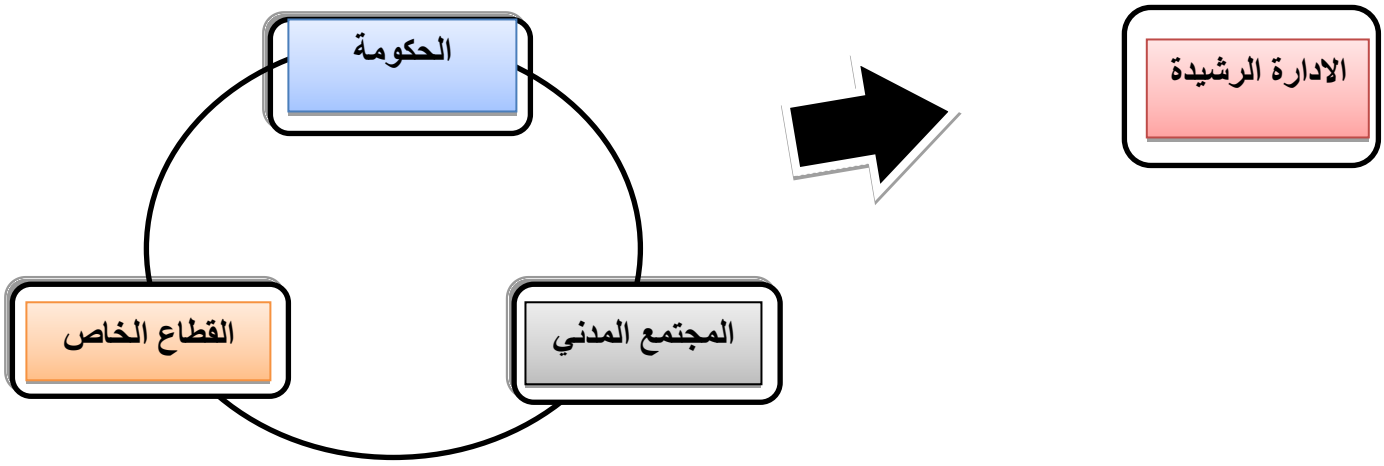

الشكل (1-1)

المصدر: من إعداد الباحثين

اما دور المجتمعات المدنية فأنها تعمل على تهيئة التفاعل السياسي والاجتماعي عن طريق تسخير الجماعات للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبما تؤثر تلك الميادين من دور في نقاط القوة والضعف الخاصة بها، ان الهدف الأساسي لاستراتيجية الادارة الرشيدة للحكم هو العمل على تعزيز التفاعل البناء بين هذه الميادين الثلاث في المجتمع[1]، حيث يرتبط تدعيم المسار الديمقراطي وقدرته وفاعلية عناصره بالإصلاح الاقتصادي لأن العلاقة بين التطور السياسي والإصلاح الاقتصادي علاقة تبادلية متكاملة، ولكي يكون المجتمع المدني دوراً حاضراً فلابد من وجود حركة اقتصادية وتطور في كافة مجالات الحياة (لأن شبه استقلال وشبه اقتصاد وشبه تطور وشبه تنمية وشبه مؤسسات يعطي في التحليل الاخير شبه مجتمع مدني وهذا يحدد علاقة الديمقراطية بالمجتمع المدني)[2].

[1] عادل جارالله معزب، الحكم الرشيد والتنمية البشرية في البلاد العربية، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2020، ص18.

[2] احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط1، سلسلة أطروحات الدكتوراه، العدد 37، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2000، ص218.

من خلال ما تقدم يرى ان تطبيق هذه المبادئ يقود الى تحقيق جملة من النقاط الأساسية من تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الفرص والتكافؤ وحماية حقوق وحريات افراد المجتمع، والعلاقة المتكافئة بين السلطة والمجتمع، بالإضافة الى ذلك حماية حقوق الملكية الخاصة من استغلال الحكومات والشركات الخاصة، وكذلك العمل على توطين وزيادة ثقة المجتمع بالسلطة الحاكمة وتحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة ما يقود الى رفع مستوى دخل الفرد وبالتالي الى تحقيق النمو الاقتصادي، واخيراً تحقيق معايير الحكم الرشيد في البلاد العربية.

ان كل التحولات التي حصلت في دول العالم العربي منذ بداية النهضة هي ليست الا عبارة عن فترات متتالية في مشروع الإصلاح الثقافي الذي يسعى الى تغيير الواقع عن طريق العقل الذي يدبر أموره ويحدد الاهداف التي يعمل على تحقيقها، بالإضافة الى ان المحصلة النهائية لحصاد للإنتاج الثقافي في جميع مستوياته الإبداعية والمادية للعالم العربي تقوم على كشف الاختلاف الجذري لما كانت عليه الدول العربية في القرن الماضي، وبالتالي فان الاستجابة الضعيفة للآمال المتوقع حصولها نتيجة الظروف التي عانت منها الدول العربية فضلاً الى ذلك سياسات الاحباط التي لا تستجيب بقوة لكل الآمال المعقودة عليها، وان سبب ذلك هو بطء في الحراك العقلي من جهة، وكذلك التفاوت بين الدول العربية في اعادة التغيير من جهة اخرى، حيث يتسم مفهوم التحول والاصلاح في الفكر السياسي العربي بالشمول والتنوع والثراء، وعلى جميع مجالات الحياة، حيث لم يقتصر على قضايا الدولة والنظام السياسي فقط، بل اتجه الى التعمق في تحديد القضايا المتعلقة في ثنايا القيم المجتمعية من اجل التجديد، على العكس مما ينظر اليه الغرب بانه اعادة هيكلة فقط، وبالتالي فان هذه الاعادة الخاصة بمفهوم التغيير والإصلاح تهدف إلى أنسنة السياسة وربطها بمنظومة القيم التأسيسية والى غايات قاصدة في الاصلاح[1].

ان غالبية المفكرين دعوا الى ضرورة تحرير العقل للعمل على تهيئة التشبع بالمبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية، كمبدأ التعاقد وكذلك الدعوة الى تحقيق المصلحة العامة، فضلاً الى الفصل بين السلطات

[1] عبد الرحمن ساسي، الإصلاح السياسي في الفكر العربي الحديث دراسة في فكر محمد عبده ومالك بن نبي، مجلة الناقد للدراسات الإنسانية، العدد2، المجلد5، الجزائر، 2021، ص119.

وتداولها سلمياً، وسيادة احكام القانون والقيم الضابطة لهذه الانظمة، فالدعوة الى التسامح والحرية والكرامة الانسانية التي تشكل في مجملها قيماً جوهرية للديمقراطية[1].

يذهب (برهان غليون)، للإشارة الى ان هنالك عدة شروط للدلالة على نجاح الإدارة الرشيدة والتحول الديمقراطي وهذه الشروط هي[2].

- تطوير ثقافة ديمقراطية جديدة، اي بمعنى ان لا يكون الوعي بالديمقراطية والايمان بها والتعرف على معناها وشعاراتها او ومضمونها فقط، بل لابد من وجود نظريات خاصة بها، فضلاً الى وجود دراسات خاصة بظروف الدول العربية بصورة عامة وكل دولة بشكل خاص وبظروف حياتها الخاصة، وبالتالي لابد من معرفة المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية وتطبيقها بصورة صحيحة في مجتمعات ما بعد التحول الديمقراطي.
- توفير الموارد الأساسية منها المادية والمعنوية، حيث لا يمكن وجود مؤسسات وحركات سياسية دون توفر هذه الموارد، حيث تعتبر هذه العوامل الاكثر اهمية في تعزيز قيم الديمقراطية والادارة الرشيدة.
- بناء ديمقراطية قائمة على التعددية، والابتعاد عن الرؤية الاحادية التي كانت قائمة في الانظمة العربية الاستبدادية السابقة، والعمل باتجاه الاخذ بهذه التعددية وعلى جميع المستويات باعتباره الطريق والسبيل الوحيد لتحول المجتمعات العربية الى الديمقراطية والادارة الصحيحة والرشيدة، وبالتالي بناء قطب ديمقراطي تعددي قائم على قاعدة اجتماعية عريضة وتنظيم سياسي من بين جماعات وافراد توحدهم المصلحة العامة والايمان المشترك بمبادئ الديمقراطية كنظام سياسي اجتماعي.
- العمل على تغيير واصلاح البنيات والمؤسسات الرسمية في الدولة، من خلال التخلص من الانظمة المستبدة التي كانت سائدة في الانظمة العربية السابقة، فالتحول نحو الديمقراطية، لابد من يقوم على اساس دهم مؤسسات الدولة القانونية التي تعزز المبادئ الديمقراطية، وبالتالي الاتجاه نحو تحقيق الادارة الرشيدة للسلطة التي تحظى برضا وقبول شعبي.

---

[1] علي أومليل، في شرعية الاختلاف، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1993، ص 104.

[2] برهان غليون، الديمقراطية من منظور المشروع الحضاري، في مجموعة مؤلفين، نحو مشروع حضاري نهضوي عربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2001 ، ص 440 ـ443 .

- تبني سياسات قائمة على العقيدة السياسية او تحقيق الاجماع الوطني، وهو ما يقصد به اعادة النظر في الاختيارات المجتمعية[1]. وبالتالي على الادارة الرشيدة التي اخذت على عاتقها تحقيق التحول الديمقراطي ان تأخذ بنظر الاعتبار بما حققته من نجاح في سبيل هذا التحول وان تعمل جاهدة على تحقيق الادارة الرشيدة في الدولة لكي لا تعيد التجارب التي تعرضت لها الانظمة السابقة من ثورات واحتجاجات.

ان التحول الديمقراطي الذي شهدته دول العالم العربي بعد ثورات الربيع العربي التي اخذت بالمبادئ الديمقراطية سواء من عدالة ومساواة والتعددية السياسية والمشاركة السياسية وغيرها من المبادئ التي تنص عليها الديمقراطية، حيث انه على الرغم من تحول تلك النظم التعددية الضعيفة الى ديمقراطيات حققت بالفعل مبادئ الديمقراطية بالنسبة لجميع الافراد دون تمييز بينهم، بالإضافة الى اعطائهم دوراً في المشاركة في الحياة السياسية والتداول السلمي للسلطة، فالنظم العربية ان تسعى الى تحقيق افاق الحكم الرشيد وعلى جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، اي ان لا يكون التحول الديمقراطي في الظاهر فحسب، بل لابد ان تعمل على تحقيق الادارة الرشيدة عن طريق الاخذ بأساليب واتباع وسائل وبرامج مخصصة سواء ما يتعلق منها بالجانب السياسي والاقتصادي، حيث ان نجاح النخب العربية في ممارسة السلطة وانتقال نمط الممارسة وفق المؤسسات القانونية في الدولة، وترسيخ قيم المواطنة من خلال بناء علاقات قائمة على اساس تحديد الحقوق والواجبات بالنسبة لأفراد المجتمع، واخيراً ارتفاع مستوى الحياة الاخلاقية القائمة على التمسك بالقيم والمعاني[2].

وفي جانب اخر يذهب (جون ستيورات ميل)، الى تحديد أهداف الحكم الصالح، فيرى ان العنصر الاول في هذا الحكم هو درجة ما يتمتع به الافراد من ذكاء وفضيلة باعتبار ان الافراد هم اساس تكون المجتمعات، ولكن السؤال الذي يطرحه ميل هو اي مؤسسة سياسية هي المؤسسة الصالحة، حيث يجيب ميل بان افضل جهة تحقق به الحكومة مثل هذه الأهداف هو سعيها في توفير الإمكانية وتنمية القدرات لكل افراد المجتمع، فضلا الى درجة قياس قدرتها وأثرها في تنمية الصفات الأخلاقية والعقلية المرغوبة في أفراد المجتمع، وعلى أساس ما تقدم فإن العمل على المحافظة الشديدة على حرية الفكر وحرية العمل هي اجدر وأنفع ما تقوم به الحكومات في اتخاذ مجموعة من الواجبات وأهم ما تحدده لنفسها من الأهداف، اذ يتمسك

---

[1] برهان غليون، الديمقراطية من منظور المشروع الحضاري، مصدر سبق ذكره، ص340-344.

[2] برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية، ط5، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 2006، ص15-16.

ميل مبدئيا بنمط الحكم الشعبي الذي تكون فيه المؤسسات الأكثر من غيرها شعبية مفتوحة للجميع وليس للبعض حتى لو كان هذا البعض يمثل الأكثرية[1].

يرى (علي أومليل)، ان الديمقراطية، التي تسعى دول العالم العربي الى تحقيقها وبغض النظر عن المعارضين لها في تلك البلدان وبشكل خاص أصحاب التيارين الديني واليساري وحتى القومي، حيث ان الديمقراطية المنشودة قد تكون لها عدة أبعاد من اجل الخروج من أزمتنا الحضارية وتمهد الطريق لأحداث تغيير جذري في واقع الدول العربية المتردية، حيث تعد الديمقراطية الأداة التي من خلالها تتقارب الرؤى والتوجهات المتعارضة وبالتالي من الممكن الوصول إلى حلول منصفة وسلمية، كما أنها تعتبر السبيل الوحيد والمؤدي إلى القضاء على الصراعات المتفجرة بين فترة واخرى، فضلاً الى ذلك تعد الديمقراطية الأداة التي عن طريقها تستثمر جميع الإمكانات والطاقات لتحقيق التطور المجتمعي والعمراني والحضاري، وبالتالي عندما تتحقق رغبات الافراد وتحقق مصالحهم فعندئذ يصل المجتمع الى غاياته الاساسية باعتبار ان الفرد هو المكون الاساس للمجتمع [2].

كان لثورات الربيع العربي الدور الاساسي والمهم في نضوج عمليات إصلاحية متكاملة بالنسبة للأوضاع العربية الراهنة التي ممكن ان تعد مفتاحً لحل جملة من الاشكاليات القائمة، حيث عملت الثورات والتحركات الشعبية منذ بداية نضوجها وتحولها الى التحرك نحو تجاوز الانقسامات الاجتماعية والسياسية والاثنية، وهو ما جعل الثورات العربية تعتبر النموذج الحضاري والاخلاقي الذي استطاع من استقطاب واهتمام الرأي العالمي حولها، حيث لابد للأنظمة العربية التي حققت نجاحات من خلال وضع عقد اجتماعي جديد عن طريق دستور يعبر عن المصلحة الاجتماعية العامة، وترسيخ المشاركة المجتمعية لجميع مكونات المجتمع، فضلاً الى تلبية حقوق المواطنة من حرية وعدالة ومساواة وغير ذلك من المبادئ[3]، واخيراً ان

---

[1] عبد الرضا الطعان واخرون، عبد الرضا الطعان واخرون، الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر، ج1، ط1، دار السنهوري القانونية والعلوم السياسية، بغداد، ص128.

[2] زياد جهاد حمد، الديمقراطية في الفكر السياسي العربي المعاصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العراق، 2015، ص105-106.

[3] صدام عبد الستار رشيد، ثورات الربيع العربي دراسة سياسية اجتماعية تحليلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2013، ص60.

تحظى مؤسسات الدولة العربية في النهاية على شرعية شعبية ودستورية وبالتالي تتصف بالإدارة الرشيدة من خلال ما تقدمه من إنجازات ونجاحات.

لابد لمؤسسات القطاع العام ان يكون يما بينها درجة من الاستقلال وان توصف بالكفاءة في اداء مهامها، وان تعمل جاهدة على اعادة هيكلة الاجهزة الإدارية على الصيغة التي تجعلها اكثر قدرة وفعالية عن طريق تحقيق الانسجام بين المؤسسات الادارية، بالإضافة الى السعي نحو تطوير خطط وبرامج خاصة في اعادة تأهيل وتدريب العاملين في هذه الاجهزة حتى يكونوا اكثر فاعلية وأعلى قدرة وأعمق كفاءة بمعايير الاداء والانجاز، كما لابد ان تكون الشفافية قائمة ما بين هذه المؤسسات وفي ممارساتها، واخيراً تطوير سياسات ونظم الحوافز اللذان يعدان العامل الأساسي للإصلاح الاداري[1].

يقع على عاتق الادارة الرشيدة للسلطة في المرحلة الانتقالية على تفعيل اليات الممارسة والالتزام بالإنصاف في ما يخص الجرائم التي كانت ولا زالت قائمة في معظم النظم السياسية العربية في قمع الثورات والاحتجاجات الشعبية، التي تعتبر اعمالاً لا يمكن التغافل عنها وعن اثرها الكبير والجسيم، حيث يتطلب زيادة الجهود والعمل على كشف ملفات الفساد التي لا زالت تشكل ترهلاً أصيبت به دول العالم العربي، وبصفة عامة فانه لابد من العمل وفق اطار دستوري سياسي وقانوني واجتماعي واقتصادي يحقق عن طريقه التوازن بين مختلف فئات المجتمع، وهذا ما يعبر عن احد العناصر المهمة والاساسية لمستقبل التطور الديمقراطي والسياسي في الوطن العربي[2].

مما سبق يتضح ان قيام الحكومات على بناء المؤسسات الرصينة التي تسلك طرق العدالة والشفافية في ادارة شون البلد، بالإضافة الى السعي نحو تحقيق التقدم في المجال الاقتصادي من خلال عدة وسائل ومنها رفع مستوى دخل الفرد، والقضاء على البطالة ومحاربة الفساد، وبالتالي ان تكون جميع مؤسسات الدولة بما فيها جميع افراد المجتمع حكام ومحكومين خاضعين لسيادة القانون لكي تسري العدالة على الجميع دون تمييز، وهذا بحد ذاته يمكن وصف تلك الانظمة التي تعمل على وفق هذه القواعد بانها الادارة الرشيدة او الحكم الرشيد.

---

[1] نبيل البابلي، مصدر سبق ذكره، ص6.

[2] صدام عبد الستار رشيد، مصدر سبق ذكره، ص61.

المطلب الثاني: الإدارة الرشيدة في العراق (تحليل) الفرص والتحديات

تسعى الإدارة الرشيدة إلى زيادة الكفاءة في أداء المؤسسات، وإنشاء أنظمة للحد من الاحتيال وتضارب المصالح، وإنشاء أنظمة لمراقبة أداء تلك المؤسسات، وإنشاء هيكل يحدد توزيع جميع الحقوق والمسؤوليات، وتحديد القواعد والإجراءات والبرامج المتعلقة بسير العمل داخل المؤسسة لصياغة وتنفيذ السياسات الفعالة ، واحترام المواطنين والحكومة للمؤسسات التي تدير الأنشطة الاقتصادية والفعاليات الاجتماعية لتحقيق تنمية بشرية واقتصادية حقيقية ، لكن موضوع تطبيق الحكم الرشيد ونجاحه في العراق يتطلب تحديد تحليل للواقع ومواجهة سلسلة من التحديات والفرص، هذا ما سيتم تناوله وفق مسارين الأول: التحديات والمعوقات والثاني سبل التعزيز او الفرص والأهداف لتطبيق الإدارة الرشيدة.

لذلك فإن الإدارة الرشيدة (الحوكمة) هي نظام متكامل من ثلاثة محاور رئيسية للإصلاح: الإدارة والمالية والقضاء (مبني على مبادئ القانون ودرجة المشاركة والشفافية والمساءلة والمسؤولية والكفاءة)، وتأكيد الرقابة الفعالة من خلال توسيع المشاركة الشعبية، وتعزيز اللامركزية، وتفعيل المؤسسات الرقابية، وزيادة قدرة الاقتصاد الوطني على استخدام المدخرات وزيادة معدل الاستثمار[1].

بالنظر إلى الظروف والتحديات الكبيرة التي نعيشها في بلدنا العراق، نحتاج اليوم إلى منهجية وجهد شامل على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية لتطوير البنية التحتية وآلية التنفيذ الفعال للسياسات والبرامج الحكومية، فالمواطنون في الدولة هم شرط أساسي لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل، وقد أشير في العراق إلى ضعف الحكم الرشيد، وهذا نتيجة لتراكم الظواهر السلبية التي تعود إلى عقود ويعاني العراق منها، من ضعف الجهاز الاداري الذي شكل تحديا كبيرا لتحقيق الاستقرار السياسي[2].

اولاً: تحديات او معوقات تطبيق الإدارة الرشيدة في العراقفي الحديث عن واقع الإدارة الرشيدة في العراق، لما له من دور مهم في تحقيق الكفاءة والفاعلية، فإننا نتعامل معه من خلال سلسلة من المعوقات والتحديات، فهناك عدد من العوامل التي من الواضح أنها اعاقت تطبيق مفهوم الحكم الرشيد في العراق يمكن شرح أكثرها وضوحًا من خلال النقاط التالية:

---

[1] علياء حسين خلف الزركوش واخرون، دور الحوكمة في تحقيق التنمية، مجلة الفتح للبحوث التربوية والنفسية، كلية التربية الأساسية، جامعة ديالى، العدد69، 2017، ص10.

[2] المصدر نفسه، ص11.

1- **الفساد المالي والإداري:** يحتل العراق المرتبة الأخيرة من حيث مؤشرات الفساد التي نشرتها منظمة الشفافية الدولية ، ووفقاً لآخر تقارير المنظمة المذكورة ، كان العراق في صدارة الدول الأكثر فساداً في العالم منذ سنوات ، لذلك ندرك الدور الذي يلعبه الفساد في الابتعاد عن الإدارة الرشيدة[1]، كان العراق يواجه تحديات كبيرة منها: انتشار القيم الاجتماعية والسياسية والإدارية التي تؤدي إلى نمو الفساد أو التسامح معه وترسيخه ، وضعف ثقافة مكافحة الفساد ، وعدم تطبيق المعايير المهنية في اشغال المناصب وخاصة القيادية، وتخلف النظام المصرفي وعدم قدرته على منع عمليات غسيل الأموال وضعف إجراءات التعاون والتنسيق بين المؤسسات العامة والمسؤولين بمكافحة الفساد، وعدم معاقبة المسؤولين المتهمين بالفساد واستغلال المنصب، وعدم الثقة في المؤسسات الحكومية وخاصة التي تقدم خدمات مباشرة للمواطنين **(**مع انتشار الرشوة**)** [2].

2- **التحديات الدستورية القانونية:** في بعض فقرات الدستور العراقي خلل يؤدي إلى مشاكل على مستوى البلد والنظام السياسي بأكمله، وهذا الخلل التشريعي والتنفيذي والقضائي ينعكس على أرض الواقع في جميع جوانبها ويخلق تحديات كبيرة[3]، نص الدستور العراقي لعام 2005 على أن السيادة للقانون والشعب هو مصدر السلطات وشرعيتها ، كما نص على مبدأ مراقبة السلطة التنفيذية من قبل نواب الشعب في مجلس النواب ، كما نص على الرقابة للرأي العام فلم يكن لها أي تأثير تقريبًا، لان بعض الفاسدين والمتنفذين في الإدارة استطاعوا تعطيل تأثيرها ، ولعل من أهم أسباب إعاقة الرأي العام صعوبة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بعمل المؤسسات الحكومية، مع ان هذا القانون استبعد الحصول على بعض المعلومات الحساسة المتعلقة بأمن البلاد وأمن المواطنين[4].

3- **التحدي الأمني:** يتم التعبير عن التحدي الأمني في ملفات أهمها انتشار الجماعات الإرهابية وخاصة تنظيم داعش الذي لا يزال موجودًا في بعض الجيوب، وكذلك انعدام الأمن في المحافظات التي تشهد

---

[1] هويدا عبدالله إبراهيم واخرون، ، الإدارة الرشيدة –دراسة مقارنة–، مجلة تكريت للحقوق، جامعة تكريت، مج7، العدد 2، 2022، ص 466.

[2] علياء حسين خلف الزركوش واخرون، مصدر سبق ذكره، ص17.

[3] ياسين ميسر فتحي و محمد ميسر فتحي، الحوكمة ودورها في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة: العراق انموذجا، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الانبار، المجلد12، العدد28، 2020، ص194.

[4] هويدا عبدالله إبراهيم واخرون، ، الإدارة الرشيدة –دراسة مقارنة–، مجلة تكريت للحقوق، جامعة تكريت، مج7، العدد 2، 2022، ص 466.

الفوضى الأمنية نتيجة غياب أو ضعف هيمنة المؤسسات الأمنية الحكومية وانتشار الفساد بين الأجهزة الأمنية، ووجود أسلحة في أيدي العشائر أو الأفراد والتنظيمات غير الخاضعة لسيطرة الحكومة ، وهذا يتطلب اتخاذ تدابير رادعة ورقابية لتنظيم حمل السلاح[1].

4- **تحدي الاستقرار السياسي والاجتماعي:** شهدت العملية السياسية في العراق تحديات كبيرة تظهر تناقض البرامج الانتخابية للأحزاب المختلفة، وخاصة الأحزاب الرئيسية، لأن كل حزب سياسي يمثل مصالح قوميته أو طائفته أهمية اكثر من المصالح الوطنية، وما يعقد هذه المسألة هو عدم قدرة ائتلاف معين على الحصول على المقاعد النيابية اللازمة لتشكيل الحكومة بمفرده ، ما يعني أنه يحتاج إلى تشكيل تحالف مع أحزاب وائتلافات أخرى لا تتوافق مع توجهاته في تشكيل الحكومة، مما يعاني من تزايد التوترات السياسية بشكل يضعف سلطة الحكومة ويحد من سيطرتها على الشؤون العامة[2].

5- **تحدي السياسة الخارجية:** قدرة الحكومة على تحقيق أهدافها والتي تعتمد على مقدار القوة التي يمكنها التعامل مع تحديات البيئة الداخلية والخارجية، واستغلال الفرص المتاحة التي تقدمها الأنظمة الإقليمية والدولية وكبح أو تحييد القيود التي تسببها التفاعلات الدولية والإقليمية للبيئة الداخلية والخارجية التي تعمل فيها السياسة الخارجية، التي تواجه المزيد من التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحد من فعاليتها والكفاءة في تحقيق أهداف الحكومة، إن المنافسة الإقليمية والدولية التي انعكست على واقع العراق أثارت أزمات سياسية واقتصادية واسعة النطاق ، فهو يقع في منطقة مضطربة وكشوفة للتدخل ، وليس لديه القدرة على منعها أو مواجهة التدخلات وصدها[3].

6- **تحدي الهوية الوطنية:** وتقديمها على هويات فرعية محدودة، ابرز مشكلة العراق هي تعدد الانتماءات داخل العراق وعرض الهويات المحدودة على الهوية الوطنية، والاستسلام لمنطق الطائفة والقبيلة والجغرافيا على الهوية العراقية[4].

7- **تحدي الترهل الوظيفي وتضخم حجم القطاع العام:** يعد تباطؤ العمالة والتوسع في القطاع العام من تناقضات الحكم الرشيد ، لأنه يشير إلى حالة تظهر عدم الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة

---

(1) ياسين ميسر فتحي و محمد ميسر فتحي، مصدر سبق ذكره، ص193.

(2) حيدر نعمة بخيت ، الحكم الصالح في العراق ودورة في بناء الدولة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية البحوث الاقتصادية، جامعة الكوفة، مج9، العدد 28، 2013، ص 116.

(3) ياسين ميسر فتحي و محمد ميسر فتحي، مصدر سبق ذكره، ص193.

(4) المصدر نفسه، ص194.

في الدولة ، وخاصة الموارد البشرية ، ونتيجة لذلك. ضياع الفرص الناتجة عن الاستخدام الأمثل لها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة. ناهيك عن الالتزامات المالية التي تتكبدها الخزينة الحكومية والتي قد تعرض البلاد لأزمة حقيقية إذا تعرض قطاع النفط لأزمة أو لأعراض معينة كما حدث في عام 2009 عندما انخفضت عائدات العراق النفطية بشكل كبير. في أعقاب أزمة الرهن العقاري عام 2007، أضفنا إليها العدد الكبير من المتقاعدين وقوات الأمن المختلفة، مما زاد الطين بلة[1].

8- **تحدي البيروقراطية الإدارية:** عادة ما يطلق على البيروقراطية اسم حكم المكاتب وهي تشير إلى ادارة الحكومة وتوجيهها من قبل كبار المسؤولين الذين يتوقون إلى الحفاظ على نظام الحكومة وإدامته بأي طريقة لانها مرتبطة بمصالحهم، وعادة ما ترتبط البيروقراطية بعدد من الممارسات الإدارية التي تنطوي على الالتزام الحرفي بالقوانين المشرعة والالتزام بظواهر القوانين إلى حد الموت الروتيني في العمل، لذلك فإنها تقتل الإبداع في العمل وتعيق التطور وروح المبادرة ، وكل شيء يسير بصيغ معدة ومعروفة مسبقًا، وهي بعيدة كل البعد عن الحكم الرشيد[2].

9- غياب الدور الحقيقي **للقطاع الخاص** ولا سيما قلة التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة ، وزيادة معدلات **الفقر والبطالة**[3].

10- **عدم تحقيق المعايير الدولية لحقوق الانسان** ومنها الانتهاكات ضد الأطفال بارتفاع نسبه العاملين منهم بعمر 6-14 سنه داخل المخيمات حسب تقرير وزارة التخطيط عن خطة التنمية الوطنية، مه ارتفاع معدلات العنف الاسري بحقوق المرأة وزواج القاصرات[4].

11- **التحدي المتمثل في غياب الثقافة السياسية التشاركية:** كان الافتقار إلى الثقافة السياسية وعدم اكتمال الظروف المثالية للانتقال إلى الديمقراطية أحد العقبات الرئيسية أمام إضعاف الحكم الرشيد وبناء الدولة في العراق، فالثقافة السياسية اليوم تفرض الانتماء الطائفي أو العشائري على حساب الكفاءة والمعرفة والموضوعية، وهو ما انكشف عن طريق استقدام المسؤولين إلى أقاربهم واستبعاد غيرهم، أي تشجيع الثقافة

---

(1) حيدر نعمة بخيت ، مصدر سبق ذكره، ص 121.

(2) المصدر نفسه، ص 122.

(3) سونيا ارزروني وارتان، العراق في ضوء مؤشرات الحكم الرشيد للمدة (2014-2018)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، مج16، العدد 24، 2020، ص 70.

(4) المصدر نفسه، ص 71.

الفرعية على حساب المواطنة العراقية. وهذا النوع من الثقافة لا يستطيع بناء وطن لأنه يتراجع في مساحة ضيقة[1].

كل هذه التحديات التي تواجه ممارسة الحكم الرشيد تتطلب التزاما بتوطين عناصر الحكم الرشيد بكافة أسسها وتطبيقاتها على واقع العراق جزئيا أو بناءها على خطوات زمنية وخطط استراتيجية حتى يتمكن من التعامل مع أزماته وتحدياته في مؤسساته الحكومية والغير الحكومية.

ثانياً: فرص او سبل تعزيز الإدارة الرشيدة في العراق:

لقد أظهرنا بالفعل العقبات الرئيسية أمام تحقيق الحكم الرشيد في العراق، وهي الوضع الأمني، والاستقرار السياسي والاجتماعي، والفساد الإداري والمالي، والترهل الوظيفي، وتضخم حجم القطاع العام، والبيروقراطية الإدارية، مجموع هذه العوامل وغيرها عملت على إضعاف مفهوم الحكم الصالح في العراق، وانعكس ذلك على وضع البلاد في السنوات الأخيرة.

إن سبل تعزيز الحكم الصالح في العراق عديدة ومتنوعة يمكن تسليط الضوء على أهمها من خلال النقاط التالية:

1- **تدعيم المشاركة بين القطاع العام والخاص:** ويعد تدعيم المشاركة بين القطاعين العام والخاص مدخلاً تنموياً ذا فاعلية من خلال تقسيم العمل الذي تتكامل فيه مجهودات المنظمات غير الحكومية مع الجهاز الإداري للدولة بهدف تقديم خدمات أكفأ وأكثر استجابة لرغبات أفراد المجتمع تضطلع الدولة بدور رئيسي في توفير المناخ الملائم والمساعد على النمو والتطور في الأداء من خلال جملة السياسات التي تقرها في هذا الإطار، سواء كانت السياسات الاقتصادية أو التشريعات والأحكام القانونية والتي تعكس الجو المحيط بنشاط القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، ويعد الاستقرار السياسي داعما قويا لوجود القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتطوره من خلال دوره الكبير في جلب الاستثمارات الخاصة سواء المحلية منها أو الخارجية[2]

---

[1] يزن خلوق محمد ساجد، حوكمة السياسات العامة وبناء الدولة في العراق، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد66، 2021، ص434.

[2] علياء حسين خلف الزركوش واخرون، مصدر سبق ذكره، ص18.

2- **إعادة النظر في الجهاز الحكومي:** الكثير من الترهل في المؤسسات الحكومية المختلفة ، إذا كان له ما يبرره في الوقت الحاضر ، يجب أن نرى في المستقبل القريب حلاً حقيقياً لهذه المشكلة وتقليل آثارها المختلفة ، فإنتاجية موظفي القطاع العام في العراق منخفضة مقارنة بالإنتاجية في الدول النامية ، وحجم القطاع العام مقارنة بالسكان هو الأعلى في العالم ، لذا فإن موضوع دعم القطاع الخاص بطريقة تمكنه من خلق الوظائف وفرص العمل وبالتالي تقليل الضغط على القطاع العام.

3- **معالجة مشكلة الفساد:** إن خطورة الآثار الناجمة عن مشكلة الفساد الإداري والمالي تحتم على الحكومة بذل جهود جادة وفعالة لحل هذه المشكلة وتقليل آثارها وعواقبها، ومن الإجراءات الضرورية للحد من ظاهرة الفساد: الرقابة الصارمة على الموظفين والمراجعين للدوائر الرسمية، وفرض عقوبات قانونية صارمة على مقدم الرشوة والمرتشي، تبسيط الإجراءات وخفض التكاليف النقدية في المعاملات وإزالة العبء عن المراجعين. استخدام أحدث البرامج والأساليب التكنولوجية لتسريع إنجاز المعاملات من أجل الخدمة العملاء[1].

4- **تعزيز اللامركزية الإدارية:** تعتبر مسألة تعزيز اللامركزية الإدارية من القضايا المهمة في عملية إدارة الحكومة من خلال محاولة تنظيم علاقتها بالمركز وتحديد صلاحيات كل منها بناءً على الدستور ، وهو بحث لا يؤدي إلى الخلاف في تنفيذ البرامج الحكومية[2]، ولتحقيق الفعالية الإدارية وزيادتها وتحقيق كفاءة الأداء الخدمي والقضاء على البيروقراطية من خلال المشاركة في استثمار الموارد الموجودة وتفعيل دور المشاركة الشعبية في القرارات الحكومية، بما يؤدي إلى تقديم الخدمات للشعب بأقل تكلفة على المستوى الفردي والاقتصاد الوطني، وزيادة درجة اللامركزية في الوزارات القطاعية والمحافظات، وتفعيل الأطر القانونية والإدارية وتطويرها لزيادة اللامركزية، واشاعه الثقافة اللامركزية الادارية[3].

5- **تعزيز الهوية الوطنية:** من الواضح أن الناس لا يمكن أن ينسوا انتماءاتهم العرقية والدينية، أو على الأقل التهاون عن ترك هذه الانتماءات، لذلك يجب على الحكومة أن تعمل بطرق مختلفة مثل التشريعات القانونية، ووسائل الإعلام على تشجيع الناس على الاندماج مع الألوان والأطياف الأخرى دون التخلي

---

(1) المصدر السابق ، ص17.

(2) حيدر نعمة بخيت ، مصدر سبق ذكره، ص 122.

(3) علياء حسين خلف الزركوش واخرون، مصدر سبق ذكره، ص13.

عن انتماءاتهم ومعتقداتهم المختلفة من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الناس في الحقوق والواجبات[1].

المواطنة ركن من أركان الديمقراطية وشرط لتحقيقها ، وأصبحت الديمقراطية ضرورة حتمية لتحقيق المواطنة ، وهي شرطان أساسيان لتحقيق الحكم الرشيد والاستقرار السياسي ، يجب أن يعمل النظام السياسي على خلق ثقافة سياسية وطنية تشاركية ، ثقافة تعمل في المقام الأول على تعزيز قيم المواطنة لتعبئة الشعور الوطني من خلال إعادة الهيكلية الجذرية للسياسة والمجتمع لخلق الولاء للدولة بدلا من ولاءات وانتماءات متعددة[2].

6- **التحول إلى نموذج الحوكمة الإلكترونية:** استخدام تقنية المعلومات الرقمية لإتمام المعاملات وتقديم الخدمات الإضافية بطريقة أكثر ديمقراطية، لتعزيز نظام الحوكمة الإلكترونية وتسهيل تنفيذه ، يجب الاهتمام بالعديد من القضايا التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا به بما في ذلك البنية التحتية للاتصالات والتوقيع الإلكتروني وبطاقات الائتمان وأمن المعلومات ومكافحة القرصنة وأنظمة التجارة الإلكترونية وبالرغم من صعوبة التطبيق العملي ومدى المتطلبات والجهود اللازمة لإنشاء نظام إلكتروني. لقد فرض هذا النظام نفسه على دول مختلفة في العالم تريد أن تكون متزامنة مع الآخرين ، لأن إكمال الأعمال أو أداء الخدمات إلكترونيًا يجلب أداءً عالي الجودة ويوفر الجهد[3].

7- **تعزيز دور السلطة التشريعية:** من خلال القيام بإصلاحات دستورية تساعد على تقوية مؤسسات الحكم الرشيد وتفعيل دورها في حياة المجتمع عن طريق إنهاء التداخل بين السلطات الثلاث وخلق توازن من خلال الحفاظ على استقلال القضاء ونزاهته بما لايؤدي إلى إضعاف السلطة التنفيذية وتهميش مهامها وتفعيل دور البرنامج في إعداد الموازنة العامة، وهذا يتطلب أن تقوم اللجنة الدائمة لمجلس النواب التي تعنى بشؤون الموازنة بالتشاور مع كافة شرائح المجتمع وفئاته، خلال مرحلة إعداد الميزانية، ثم تراقب تنفيذها[4].

---

(1) حيدر نعمة بخيت ، مصدر سبق ذكره، ص 123.

(2) يزن خلوق محمد ساجد، مصدر سبق ذكره، ص446.

(3) علياء حسين خلف الزركوش واخرون، مصدر سبق ذكره، ص18.

(4) يزن خلوق محمد ساجد، مصدر سبق ذكره، ص441.

8- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني: في العقد الأخير من القرن الماضي ، أثيرت عدة آراء مفادها أن الاعتماد الكامل على الحكومة في أي جانب سياسي واقتصادي واجتماعي لن يحقق النتيجة المرجوة ، لأنه يتطلب دعم بعض الجهات كأن تكون مؤسسات او منظمات سواء كانت رسمية أو غير رسمية، من بينها منظمات المجتمع المدني ، والتي تسمى أيضًا المنظمات غير الربحية ، وقد ازداد اهتمام المؤسسات والمنظمات الدولية بهذه المنظمات ، لأن هذه المنظمات تلعب دورًا رئيسيًا في العملية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ودعم الاستقرار السياسي[1].

لتفعيل دور المنظمات ، يجب إبعاد المؤسسات الحكومية والأحزاب عن هيمنتها على المنظمات حتى تتمكن من العمل بحرية ، واتباع أساليب التدريب التي تشجع العمل التطوعي ، وان يتمتع بها جميع العاملين في القطاع العام على الأقل تثقيفهم البسيط حول عناصر حقوق الإنسان والحكم الرشيد ومؤسسات المجتمع المدني وعملها وخلق الفرص لمؤسسات المجتمع المدني لإعداد الدراسات والبحوث في مجال حل المشكلات الاجتماعية التي تواجه الحكومة وتقديم الحلول لها ومناقشتها وتبادل الآراء مع السلطتين التنفيذية والتشريعية للاستفادة منها، وزيادة الثقة في هذه المنظمات، لأن تعاون الحكومة مع هذه المنظمات سلبي في بعض الأحيان، بحجة ان هذه المنظمات واجه لأجندات خارجية خارجية[2].

كل هذه السبل والأهداف اذا يتم الاخذ بها بصورة صحيحة سيتم نقل حالة البلاد من واقعة المتردي الى واقع افضل من الحالي بكثير وتؤدي الإدارة الرشيدة الى تقدم البلاد على كافة الأصعدة.

---

[1] حيدر نعمة بخيت ، مصدر سبق ذكره، ص 123.

[2] يزن خلوق محمد ساجد، مصدر سبق ذكره، ص444.

الخاتمة

بعد أن تم بيان طبيعة الإدارة والحكم الرشيد من خلال فقرات البحث ومعوقات تطبيقه في العراق ومن ثم سبل تعزيزه ، سنقدم ملخص لأهم نتائج البحث، وهو سياق يمكن من خلاله إدراج أهم التوصيات المتعلقة به لتحقيق هدف البحث وهو الحكم الرشيد أو العقلاني في العراق لتحقيق الاستقرار السياسي وتطوير البلد.

النتائج التي توصلنا إليها يمكن تفسيرها باستنتاج مفاده أن الإدارة والحكم الرشيد أو العقلاني ومبادئه وأسسه ومتطلباته بعيدة كل البعد عن الواقع في العراق، لذا فإن الحديث عن تحقيق الحكم الرشيد في الفترة الحالية بعيد، لأننا نعيش في حالة صراعات اجتماعية ناجمة عن فقدان الثقة بين هذه المكونات والتدخل الأجنبي الذي يهدف إلى تعزيز هذه الصراعات بغض النظر عن الوضع الأمني غير المستقر والحوادث التي تحدث هنا وهناك في أكثر من دولة. واذا أضفنا دول المنطقة التي تعكس بأي شكل من الأشكال افرازاتها على المشهد العراقي، ومشاكل الفساد الإداري والمالي ، وضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسية رغم وجودها بنسبة 25٪. من أعضاء مجلس النواب ومجالس المحافظات لكن تحقيق الإدارة والحكم الرشيد في العراق صعب التحقيق وتأثير هذه الإدارة على الاستقرار السياسي شبه معدومة لان تطبيقه ضعيف جداً.

لذا فان دراستنا سلطت الضوء على هذه الأوضاع باعتبارها المسببات الرئيسة لعدم إمكانية الوصول إلى الحكم الصالح وعليه فان تجاوز هذه المسببات في السنوات القادمة يعد بمثابة وضع الدولة بمؤسساتها المختلفة على المسار الصحيح الذي يوصل نحو الحكم الأمثل بشكل يحقق النتائج المترتبة عليه والتي تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني وتحقيق مستويات مرتفعة من التنمية البشرية.

لذلك تسلط دراستنا الضوء على هذه الاوضاع كأسباب رئيسية لعدم القدرة على تحقيق الحوكمة او الإدارة الرشيدة ، لذا فإن التغلب على هذه الأسباب في السنوات القادمة يعني وضع الحكومة بمختلف المؤسسات على المسار الصحيح الذي يؤدي إلى الإدارة الرشيدة او (الحوكمة المثلى)، وتحقيق نتائج تعود بالنفع على افراد الشعب وتحقيق الاستقرار السياسي.

الاستنتاجات:

1- ضرورة اعتماد قواعد الحوكمة او الإدارة الرشيدة للتعامل مع قضايا الفساد الإداري والمالي واتباع معايير الجودة في مجال قياس أداء الحكومة العراقية.

2- من أجل النهوض بواقعه الاقتصادي والسياسي وضمان الاستقرار والشفافية والمساءلة وكذلك توفير الأمن كمتطلبات أساسية في العراق، يجب على العراق استخدام عناصر وركائز الحكم والادارة الرشيدة القائمة على استراتيجيات متكاملة في جميع إداراته ومؤسساته.

3- اعتماد قوانين تتضمن مبادئ المساواة والحرية والشفافية وحماية رفاهية المواطنين والمقيمين، وبالتالي فإن تنفيذ تلك القوانين والأنظمة هو التحدي الأكبر وهو مجال الإدارة الرشيدة(الحوكمة).

4 - أن يطبق العراق مبادئ الحكم والادارة الرشيدة عليه ازالة التداخل بين مهام السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وتحقق كل من هذه السلطات الثلاث الاستقلال التام لدعم الحكم الرشيد، وهذا المبدأ يعزز دولة القانون والاستقرار السياسي في العراق.

5- يتطلب الحكم والإدارة الرشيدة أيضا زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية (القطاع الخاص والمنظمات غير الهادفة للربح) والمواطنين في إدارة الشؤون العامة وعملية صنع القرار ، على الأقل على المستوى المحلي، وهذا يعزز مبدأ المساءلة والشفافية ويساعد على الحد من الفساد وانتشاره.

التوصيات:

1- يحتاج العراق إلى تقوية القوانين القائمة ووضع قوانين جديدة ، لأن الإطار القانوني هو الحل الوحيد لمحاربة انتشار الفساد وتحقيق مبادئ الادارة الرشيدة.

2- يجب التأكد على المؤسسات القضائية المستقلة التي تساعد على تنفيذ القوانين والأنظمة القائمة التي تستهدف جميع مظاهر وأشكال الفساد المالي والإداري.

3- تحقيقا للشفافية لا بد من إجراء التعديلات اللازمة والضرورية على الدستور العراقي بما يتماشى مع متطلبات الادارة الرشيدة، لا سيما إقرار قانون يكفل حرية الوصول إلى المعلومات.

4- يجب القضاء على الطبيعة الفئوية والحزبية والشخصية لمكافحة الفساد ، حيث يجب أن تركز الإدارة الرشيدة جهود مكافحة الفساد على العمليات ، وليس على الأفراد ، لضمان أن تكون تدابير مكافحة الفساد طويلة الأجل ومستدامة.

5- يجب أن تركز إصلاحات الادارة الرشيدة على تحسين الاتصال بين المسؤولين الحكوميين والأفراد ، ويتمثل التحدي في إنشاء بنية تحتية للنزاهة في الأنشطة الإدارية مع الأنظمة والقواعد واللوائح التي تزيد من المساءلة والكفاءة.

قائمة المصادر

اولاً: الكتب العربية والمترجمة

1. برهان غليون، الديمقراطية من منظور المشروع الحضاري، في مجموعة مؤلفين، نحو مشروع حضاري نهضوي عربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2001.

2. برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية، ط5، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 2006.

3. عادل جارالله معزب، الحكم الرشيد والتنمية البشرية في البلاد العربية، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2020.

4. عبد الرضا الطعان واخرون، عبد الرضا الطعان واخرون، الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر، ج1، ط1، دار السنهوري القانونية والعلوم السياسية، بغداد، 2018.

5. علي أومليل، في شرعية الاختلاف، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1993.

6. نبيل البابلي، الحكم الرشيد والابعاد والمعايير والمتطلبات، المعهد المصري للدراسات، تركيا، 2018.

ثانيا: الدوريات والمجلات العلمية

1.احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط1، سلسلة أطروحات الدكتوراه، العدد37، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2000.

2. حيدر نعمة بخيت ، الحكم الصالح في العراق ودورة في بناء الدولة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية البحوث الاقتصادية، جامعة الكوفة، مج9، العدد 28، 2013.

3.سري محمود صيام، المعايير الحاكمة لجودة صناعة التشريع، المجلة القانونية، العدد 1، البحرين، د ن.

4.سونيا ارزروني وارتان، العراق في ضوء مؤشرات الحكم الرشيد للمدة (2014–2018)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف–الجزائر، مج16، العدد 24، 2020.

5.عبد الرحمن ساسي، الاصلاح السياسي في الفكر العربي الحديث دراسة في فكر محمد عبده ومالك بن نبي، مجلة الناقد للدراسات الانسانية، العدد2، المجلد5، الجزائر، 2021.

6.علياء حسين خلف الزركوش واخرون، دور الحوكمة في تحقيق التنمية، مجلة الفتح للبحوث التربوية والنفسية، كلية التربية الأساسية، جامعة ديالى، العدد69، 2017.

7.محمد أمين بومدين واخرون، أثر فعالية الحكومة والانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على مجموعة من دول عرب افريقيا، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد1، الجزائر، 2022.

8.محمد سعود وامنية سعود، الفساد الاداري ومدى تحقيق الحكم الراشد، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والانسانية، العدد10، المجلد3، د م، 2020.

9.محمد محمود العجلوني، أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المُستدامة في الدول العربية، بحث مقبول في المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا، 2013.

10. هويدا عبدالله إبراهيم واخرون، ، الإدارة الرشيدة –دراسة مقارنة–، مجلة تكريت للحقوق، جامعة تكريت، مج7، العدد 2، 2022.

11. ياسين ميسر فتحي و محمد ميسر فتحي، الحوكمة ودورها في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة: العراق انموذجا، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الانبار، المجلد12، العدد28، 2020.

12. يزن خلوق محمد ساجد، حوكمة السياسات العامة وبناء الدولة في العراق، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد66، 2021.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

1. بيشره علي محمد، اليات الحكم الرشيد في ادارة التنوع الثقافي دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السليمانية، كلية العلوم السياسية، العراق، 2014.

2. زياد جهاد حمد، الديمقراطية في الفكر السياسي العربي المعاصر، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العراق، 2015.

3. صدام عبد الستار رشيد، ثورات الربيع العربي دراسة سياسية اجتماعية تحليلية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2013.

4. مروة مصطفى احمد، ظاهرة عدم الاستقرار الحكومي في دولة الكويت بعد عام 1990، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، 2012.

List of sources

First: Arabic and translated books
1. Burhan Ghalioun، Democracy from the Perspective of the Civilizational Project، in a group of authors، Towards an Arab Renaissance Civilizational Project، research and discussions of the intellectual symposium organized by the Center for Arab Unity Studies، Beirut، 2001.
2. Burhan Ghalioun، Statement for Democracy، 5th edition، Arab Cultural Center، Casablanca، Beirut، 2006.
3. Adel Jarallah Moazib، Good Governance and Human Development in the Arab Countries، 1st edition، Arab Democratic Center، Berlin، 2020.
4. Abd al-Rida al-Ta'an and others، Abd al-Rida al-Ta'an and others، Modern and Contemporary Western Political Thought، vol. 1، 1st edition، Dar al-Sanhouri Legal and Political Sciences، Baghdad، 2018.
5. Ali Umlil، On the Legitimacy of Difference، 2nd edition، Dar Al-Tali'ah for Printing and Publishing، Beirut، 1993.
6. Nabil Al-Babli، Good Governance، Dimensions، Standards and Requirements، Egyptian Institute for Studies، Turkey، 2018.
Second: Scientific periodicals and magazines
1. Ahmed Shukr Al-Subaihi، The Future of Civil Society in the Arab World، 1st edition، Doctoral Theses Series، Issue 37، Center for Arab Unity Studies، Beirut، 2000.
2. Haider Nimah Bakhit، Good Governance in Iraq and a Course in State Building، Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences، Economic Research، University of Kufa، Volume 9، Issue 28، 2013.
3. Sari Mahmoud Siam، Standards Governing the Quality of Legislation Industry، Legal Journal، Issue 1، Bahrain، D.N.
4. Sonia Arzerouni Wartan، Iraq in light of good governance indicators for the period (2014-2018)، North African Economics Journal، Hassiba Ben Bouali University of Chlef - Algeria، Volume 16، Issue 24، 2020.
5. Abdel Rahman Sassi، Political Reform in Modern Arab Thought، A Study in the Thought of Muhammad Abduh and Malek Bennabi، Al-Naqid Journal for Humanistic Studies، Issue 2، Volume 5، Algeria، 2021.
6. Alia Hussein Khalaf Al-Zarkoush and others، The Role of Governance in Achieving Development، Al-Fath Journal for Educational and Psychological Research، College of Basic Education، University of Diyala، Issue 69، 2017.
7. Mohamed Amin Boumediene and others، The impact of government effectiveness and government spending on economic growth: An econometric study on a group of Arab African countries، Journal of the Performance of Algerian Institutions، Issue 1، Algeria، 2022.
8. Muhammad Saud and Omnia Saud، administrative corruption and the extent of achieving good governance، Al-Maidan Journal for Sports، Social and Humanitarian Studies، Issue 10، Volume 3، DM، 2020.

9. Muhammad Mahmoud Al-Ajlouni، The Impact of Good Governance on Sustainable Economic Development in Arab Countries، research accepted at the Ninth International Conference on Islamic Economics and Finance (ICIEF) on Growth، Justice and Stability from an Islamic Perspective، Turkey، 2013.
10. Howaida Abdullah Ibrahim and others، Good Administration - A Comparative Study، Tikrit Law Journal، Tikrit University، Volume 7، Issue 2، 2022.
11. Yassin Maysar Fathi and Muhammad Maysar Fathi، Governance and its Role in Promoting Sustainable Development Strategies: Iraq as a Model، Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences، Anbar University، Volume 12، Issue 28، 2020.
12. Yazan Khalouk Muhammad Sajid، Public Policy Governance and State Building in Iraq، Political Issues Journal، College of Political Science، Al-Nahrain University، Issue 66، 2021.
Third: University theses and dissertations
1. Bishara Ali Muhammad، mechanisms of good governance in managing cultural diversity، a comparative analytical study، unpublished master's thesis، Sulaymaniyah University، College of Political Science، Iraq، 2014.
2. Ziad Jihad Hamad، Democracy in Contemporary Arab Political Thought، unpublished doctoral thesis، University of Baghdad، College of Political Science، Iraq، 2015.
3. Saddam Abdel Sattar Rashid، The Arab Spring Revolutions، an analytical political and social study، unpublished doctoral thesis، University of Baghdad، College of Political Science، Baghdad، 2013.
4. Marwa Mustafa Ahmed، The phenomenon of governmental instability in the State of Kuwait after 1990، unpublished master's thesis، College of Political Science، University of Baghdad، Iraq، 2012.